

ضرورة شمول عملية التخطيط لمرحل الانتاج والتوزيع والتبادل

والاستهلاك في آن واحد *

ينبغي قبل الخوض في هذا الموضوع تحديد المهام الاساسية التي تستهدف التعاونيات الزراعية الانتاجية تحقيقها في اقتصاديات الزراعة في العراق * ان تحديد هذه المهام يساعد على تلمس الضرورات الموضوعية لتعجيل المدروس والمبرمج في بناء التعاونيات الزراعية الانتاجية والاستفادة العقلانية والقصوى منها * وتتلخص مهام هذه التعاونيات في المرحلة الراهنة بما يلي : (١)

١ - الاستثمار الجماعي للارض الزراعية ورفع الكفاءة الاقتصادية والانتاجية للمزارع وذلك بتحسين ورفع غلة الدونم الواحد وزيادة الانتاج *

٢ - تقليص تكاليف الانتاج وزيادة المقدار الفائض الاقتصادي الموجه لاغراض تطوير المزارع التعاونية وتوسيع الانتاج *

٣ - تحسين معدل حصة الفلاح التعاوني من الدخل الزراعي وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم في الريف *

٤ - تنظيم عمليات التوزيع والاستخدام العقلاني للفائض الاقتصادي وبقية الموارد الاقتصادية المادية والبشرية في المزرعة والتطور التدريجي المبرمج لربط المزارع التعاونية الانتاجية بخطط الدولة الاقتصادية وتحقيق هدف وضع القطاع الزراعي في خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني *

ان تحقيق مثل هذه المهام الاقتصادية الكبيرة التي عجز القطاع الزراعي حتى الآن عن انجازها ، بسبب من طبيعة العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية التي سادت الريف العراقي وبقاياها في الوقت الحاضر وبسبب التبعض والتفتت

(١) قارن : Landwirtschaftliche Betriebslehre, VEB, Deutscher
Landwirtschaftswissenschaften, Berlin, 1962, Ungarisches Autorenkollektiv,
S. 5.

في الارض الزراعية وسيادة الانتاج السلعي الصغير ، يرتبط بطبيعة تركيب التعاونيات الزراعية الانتاجية التي تبنى على اسس مهمة جداً منها :

- مؤسسات زراعية ذات مساحات واسعة وتستفيد من مزايا الانتاج الكبير ذات الاهمية البالغة للاقتصاد القومي *

- التخلص من المؤسسات الزراعية الفردية الصغيرة ومن التفتت في الاراضي الزراعية ومن التكنيك البالي المتخلف والتحول لاستخدام التكنيك والطرق العلمية الحديثة *

- تطبيق اسلوب البرمجة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات الزراعية الانتاجية *

- الالتزام بمبادئ التعاون والديمقراطية والمسؤولية الجماعية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتنشيط المبادرات الذاتية والشعور بالمسؤولية الفردية *

- الحصول على مساعدات متنوعة من جانب الدولة سواء كان ذلك لتنظيم وتطوير عمليات الانتاج الزراعي ام في قضايا التوزيع والتبادل والاستهلاك *

وفي ضوء هذا الواقع فان تتبع عملية التوسع في البناء التعاوني الزراعي الانتاجي وتنشيطه وتطويره من قبل الدولة وابعاد الشعب كله مسألة اساسية مهمة جداً وحيوية تماماً * (٢)

ان تطوير التعاونيات الزراعية الانتاجية بنماذجها التي يمكن ان تقام وتنسجم مع حاجات التنمية الاقتصادية ، وفق ظروف ومستوى تطور القوى المنتجة في بلادنا ، مسألة ترتبط بقدرة الاقتصاد والمجتمع على ايجاد الحلول العملية لأهم المسائل الاقتصادية المعقدة في الاقتصاد العراقي * وفي سبيل انجاز هذه المهمة على افضل وجه ينبغي الأخذ بمسألتين مهمتين هما :

(٢) قارن : W.I. Lenin, Die Werke, Bj. 2, 4, 6, 13, 21, Dietz
verlag, 196 Berlin.

اولا : برمجة انشاء وتطوير التعاونيات الزراعية الانتاجية في الريف العراقي •
ثانيا : برمجة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات الزراعية الانتاجية •
وسنحاول فيما يلي تبيان بعض الاسس المهمة في هذا المجال :

حول برمجة انشاء وتطوير التعاونيات الزراعية الانتاجية في الريف العراقي :

ان السير في طريق بناء التعاونيات الزراعية الانتاجية يستوجب وضع برنامج مرحلي ضمن برنامج القطاع الزراعي يمتد الى عام ١٩٨٠ مثلا ، ويوزع على برنامجين خماسيين يتناسب وطاقت الدولة وامكانياتها الفعلية لبناء التعاونيات الزراعية الانتاجية واسنادها الفعال • ووضع مثل هذا البرنامج يتطلب توفير سلسلة من المعلومات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في آن واحد •

ويدخل ضمن المؤشرات الاقتصادية المعلومات التالية :

- اجراء حصر كامل لجميع الاراضي الزراعية المستولى عليها والموزعة على الفلاحين ومناطق التوزيع ونوعية الاراضي وطبيعة الانتاج الزراعي فيها •
- تحديد مساحات الاراضي الصالحة للزراعة والتي هي ضمن ملكية صغار الفلاحين قبل او بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ ،

- الانهر الرئيسية والفرعية التي تمر بهذه الاراضي ومدى بعدها او قربها منها بالإضافة الى شبكات الري والبزل والصرف ؛ قرب او بعد هذه الاراضي من المدن العراقية وحالة طرق المواصلات ،

- عدد الفلاحين المستفيدين من قانون اصلاح الزراعي وعدد العوائل المرتبطة بهم وعدد القادرين على العمل في هذه المناطق ،

ويدخل ضمن اطار المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية المعلومات التالية:

- حالة التطور في القوى المنتجة ويشمل هذا مستوى تطور الفلاحين

المهني والتعليمي العام والوعي السياسي والاقتصادي بالإضافة الى طبيعة وسائل الانتاج المستخدمة في الانتاج الزراعي ••• الخ ،

- طبيعة علاقات الانتاج التي كانت او ما تزال بقاياها سائدة في مختلف المناطق التي شملها قانون اصلاح الزراعي الاول والثاني ، حالة الفلاحين المعاشية وهل ان غالبيتهم من معدمي وفقراء الريف ام ان عددا غير قليل منهم من صغار ومتوسطى الفلاحين المنتجين ،

- امكانيات الدولة الفعلية لمحرك حركة بناء التعاونيات بما تحتاجه من موارد مالية وخبرات فنية واسناد معنوي وسياسي (قضايا السلف النقدية والعينية ، توفير المكنن والآلات الزراعية ، الاسمدة الكيماوية والبذور المحسنة ومواد المكافحة) •

- امكانيات الدولة في تطوير التعليم الزراعي المهني والتدريب العام وتوفير الكوادر العلمية والمهندسين الزراعيين للتعاونيات الزراعية الجديدة والاقتصاديين والاداريين الزراعيين ، بالإضافة الى مدى امكانية ربط التعاونيات الجديدة بالمعاهد العلمية والمدارس الزراعية لتنشيط الطرفين للقيام بمهام البحث العلمي النظري والتطبيقي ••• الخ •

ويدخل ضمن اطار المؤشرات السياسية المعلومات التالية :

- مستوى الوعي السياسي للفلاحين ودور الاحزاب والقوى الوطنية في مختلف المناطق ،

- دور القوى الرجعية وخاصة المتضررين من فوانين اصلاح الزراعي في هذه المناطق في النشاط السياسي وتأثيراتهم على المجتمع والفلاحين الذين يعيشون معهم ودور الجمعيات الفلاحية في عملية التعبئة والتنظيم للجماهير الفلاحية الواسعة • ان الحصول على مثل هذه المعلومات الملموسة سيساعد اجهزة الدولة المختصة في القطاع الزراعي ، وخاصة الاجهزة المختصة بتكوين التعاونيات واجهزة التنمية والتخطيط الزراعي ، في وضع برنامج متكامل لانشاء التعاونيات الزراعية الانتاجية بحيث تشمل جميع الاراضي الزراعية

الموزعة من قبل الاصلاح الزراعي بالاضافة الى صغار المزارعين الذين يتصرفون بمساحات من الاراضي الزراعية الصغيرة والمسجلة باسمائهم قبل او بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي وينفذ هذا البرنامج على مراحل سنوية ووفق اسس واضحة *

ولا شك فان بناء التعاونيات الزراعية الانتاجية على نطاق القطر كله سيستغرق وقتا طويلا كما انه مهمة صعبة ومعقدة الى ابعد الحدود ولا بد من الالتزام ببعض الاسس في هذا المجال *

- عدم التسرع في اقامة عدد كبير جدا من التعاونيات الزراعية الانتاجية وفي مناطق نائية يتعذر معها توفير ضرورات تطوير هذه التعاونيات واسنادها الفعال من جانب الدولة والمجتمع * ومن الضروري في هذا الشأن بناء التعاونيات الزراعية الانتاجية ، وخاصة في المرحلة الاولى من تطور الحركة ، التي يمكن تحويلها الى مزارع نموذجية فعلا تقدم المثال الجيد والقدوة في هذا الشأن وتجر جماهير الفلاحين للانخراط في الحركة التعاونية *

- القيام بحملة تثقيف واسعة بين اوساط الفلاحين لاقناعهم نظريا وعمليا بجدوى الحركة التعاونية ونتائجها الايجابية على حياة الفلاحين التعاونيين وعلى الاقتصاد الوطني والابتعاد عن استخدام الاساليب القسرية المؤثرة سلبيا في بناء وتطوير هذه التعاونيات *

- اختيار احسن الاراضي الزراعية وتوفير المكائن والآلات الزراعية وكل ما هو ضروري لتطوير الانتاج الزراعي ورفع اتاجية العمل وزيادة غلة الدونم وباقي المنتجات الزراعية في سبيل انجاح هذه التعاونيات ورفع مستوى معيشة الكادحين فيها *

- اختيار النماذج المناسبة لبناء وتطوير الحركة التعاونية الانتاجية الزراعية وعدم الاقتصار على نموذج واحد في كل انحاء القطر * فمن الممكن الأخذ بأسلوب التعاونيات الجماعية الزراعية (المزارع الجماعية) او التعاونيات الزراعية الانتاجية حيث تكون ملكية الاراضي الزراعية للأفراد اعضاء التعاونية

واقرار النظام الداخلي المناسب في ضوء منهج عام لهذه الانظمة يتم في اطرافه تحديد كيفية توزيع الدخل الزراعي بين الفلاحين التعاونيين وعملية اعادة الانتاج الاجتماعي الموسعة وبين التزامات المزارع التعاونية الاخرى ازاء الدولة وازاء المجتمع والعاملين في التعاونية *

- تعميق التحالف الطبقي الثوري بين العمال والفلاحين وشغيلة المدن لانجاز مهام الثورة الديمقراطية في الريف وبلورة اشكال من التعاون الفعال بين العمال والفلاحين في مجالات الانتاج والتبادل في الخبرات ومنجزات العلم والتكنيك وفي الحياة الاجتماعية والسياسية *

- ان تحديد السلع الزراعية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني في السنوات العشر القادمة وتقدير اولي لكمياتها وامكانيات اجهزة الدولة التسويقية على نقلها وتسويقها وتنظيم هذه العملية وخاصة مع تلك الجمعيات التعاونية التي يمتد نشاطها اساسا الى المجالات الانتاجية - المزارع التعاونية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة الانتاجية - مع وضع سياسة اسعار مرنة لمختلف المحاصيل الزراعية وعلى اسس سليمة موضوعية تأخذ بنظر الاعتبار واقع ومصصلحة المنتج من جهة ومصصلحة المستهلك والاقتصاد الوطني من جهة اخرى * ان هذه العملية ستساعد على ربط التعاونيات الزراعية الانتاجية بخطة الدولة الاقتصادية وتساهم في تطوير التخطيط الزراعي المركزي ليشمل ليس فقط قضايا الاستثمارات المالية بل وكذلك قضايا الانتاج والتسويق والاستهلاك *

ان تقدير اولويات السلع التي ينبغي التوجه لانتاجها في القطاع الزراعي لا بد لها ان تحقق الأغراض التالية : اجراء تغيير حقيقي في تركيب القطاع الزراعي بما يساعد على تميزه بالمرونة والكفاءة العالية والقدرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، توفير المواد الاولية الزراعية لمتطلبات التنمية الصناعية وضرورات التوافق مع التغيرات التي ستدخل على تركيب القطاع الصناعي واهمية خلق التوازن بينهما ؛ اشباع حاجات السكان للسلع الزراعية الغذائية وخاصة الاساسية منها والتوقف قدر الامكان عن استيرادها من

عملية اعادة الانتاج ، انه يعنى اساسا تخطيط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بحيث يمكن تطويرها بصورة متناسقة مع التطور في حياة الريف والاقتصاد الوطني، وبحيث يمكن الاستفادة من التأثيرات المتبادلة فيما بينها . لذلك

فالتخطيط المزرعى يجب ان ينطلق من استراتيجية التخطيط في القطاع الزراعى . ان استراتيجية القطاع الزراعى هى الاخرى تستند على استراتيجية الاقتصاد الوطنى ومهامه فى المدى القريب والبعيد وتحقيق الترابط العضوى الفعال بينهما . ولا شك فان التخطيط الزراعى على نطاق القطر كله يتضمن بالضرورة توفير التوزيع الاقليمى والهيكلى المتناسق للقطاع الزراعى وادخال التخصص والتقسيم الاجتماعى للعمل بصورة واعية فى عمليات الانتاج ويتضمن ايضا الربط العضوى بين القطاعات الاقتصادية ، وخاصة القطاع الصناعى ، من جهة والقطاع الزراعى من جهة اخرى بالاضافة الى شموله لمؤشرات اقتصادية اساسية منها تقدير قيمة وكمية الانتاج الزراعى وصافى الدخل الزراعى واسس توزيعه ومعدل حصة الفرد الواحد منه واحتمالات تطور حاجة الطلب الاستهلاكى وحاجة المؤسسات الصناعية للمواد الزراعية الاولية وقدرة الانتاج الزراعى على اشباعها وامكانيات التصدير . . . الخ .

ان الخطة الزراعية بمؤشراتها الاقتصادية الاساسية هى العون الحقيقى للمزارع التعاونية فى البناء الاقتصادى . وبما ان الخطة الزراعية فى العراق ماتزال حتى الآن وستبقى فى الفترة القريبة اللاحقة محصورة فى قضايا الاستثمار الحكومى للموارد الاولية المتوفرة للدولة من اقتصاد النفط بشكل خاص وغير متضمنة لبرامج انتاجية وتمويلية . . . الخ ، فمن الصعوبة الكبيرة توجيه الانتاج فى هذه المزارع التعاونية . ومع ذلك فان على اجهزة الدولة العاملة فى مجال التعاونيات الزراعية والمشرفة عليها ان تلتزم بأسس ومبادئ معينة فى تطوير هذه التعاونيات منها طبيعة المنطقة الزراعية التى اقيمت فيها هذه او تلك التعاونية الانتاجية وخصوبة الاراضى الزراعية وتوفر المياه والايدي العاملة والمهارات والكفاءات التى تتضمنها ووسائل الانتاج المستخدمة.

الخارج ؛ تطوير زراعة السلع الزراعية التى عليها طلب فى السوق العالمى وذات نفعية اقتصادية كبيرة وتساهم فى اغناء الدخل القومى وزيادة مقدار العملة الصعبة التى تتوفر عن طريق تصديرها الى الخارج .

ان تحديد مثل هذه النقاط والتعرف الجيد عليها لا يعنى قطعاً تحديد فترة اقامة التعاونيات الزراعية الانتاجية بل يعنى بالضبط ضرورة تحقيق وضوح الرؤيا فى مهمات ودور هذه التعاونيات فى المستقبل والانطلاق من الاعتقاد بانها ليست بالمهمة السهلة التى يمكن ان تبدأ وتنتهى فى فترة زمنية قصيرة او بصدد قرارات ادارية بل انها عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة عضويًا وتستوجب فهما حقيقياً لطبيعة التطور فى القوى المنتجة فى الريف وللترباط العضوى الذى لا بد ان ينشأ وان يؤخذ بنظر الاعتبار ، الترابط بين فروع الاقتصاد الوطنى وتأثيرها المتبادل وتشتراط ايضا تعبئة كل الجهود والامكانيات للسير الحثيث فى هذا الطريق .

برمجة النشاط الاقتصادى والاجتماعى للتعاونيات الزراعية الانتاجية :

ان الاخذ بالتخطيط الزراعى فى التعاونيات الزراعية الانتاجية يعنى منح هذه التعاونيات اداة فعالة قادرة على انجاز المهمات الاساسية الملقاة على عاتقها ، ويعنى ايضا تعجيل خطوات تطورها ومساهمتها بفعالية فى عملية التنمية الاقتصادية . والتخطيط المزرعى جزء لا ينفصل عن التخطيط الزراعى فى الاقتصاد الوطنى . فالبدء باستخدام اسلوب التخطيط المزرعى منذ الآن وبصورة صائبة تتطور باستمرار مع تطور القوى المنتجة فى التعاونيات الزراعية الانتاجية سيؤدي دون شك الى احراز نجاحات كبيرة فى تجربة التعاونيات وسيعطي الحركة التعاونية الانتاجية زخماً مؤثراً وفعالاً على مجمل عملية التنمية الاقتصادية . ان التخطيط المزرعى لا يعنى الجانب الفنى من عملية

اعادة الانتاج الاجتماعية ، الجانب الانتاجى وحده ، بل يعنى جميع مراحل

في المنطقة والتقاليد الزراعية في المنطقة وحاجة المنطقة للسلع الزراعية والمناطق المجاورة لها وحاجة الاقتصاد الوطني وأهمية المحاصيل الزراعية الغذائية والاقتصادية ... الخ .

ان الهدف المركزي من الخطة الاقتصادية في المزرعة التعاونية وفي مجمل الاقتصاد الوطني هو واحد ويتلخص في خدمة الفلاحين وجميع الشغيلة والاقتصاد الوطني . الا ان الخطة المزرعية ينبغي لها ان تسعى لتحقيق التوافق والانسجام بين مصالح الشغيلة في المزرعة التعاونية الانتاجية ومصالح الفلاحين عموما ومصالح الاقتصاد الوطني في آن واحد ، لهذا فان الخطة المزرعية والخطة الزراعية في اطارهما العام يكونان جزءا اساسيا من خطة الدولة الاقتصادية وسيلعبان في المستقبل دورا اكبر عندما يمتد التخطيط الزراعي ليشمل جميع مراحل عملية اعادة الانتاج الاجتماعية وهي الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك .

ولابد لنا الآن أن نحدد الخطوات العملية الضرورية والاجراءات اللازمة لوضع الخطة المزرعية من جانب مجلس ادارة المزرعة وهيئة التخطيط في المزرعة التعاونية الانتاجية . ويمكن تلخيص ذلك بالخطوات والاجراءات التالية :-

أ - تشخيص دقيق لاتجاه التطور المطلوب في المزرعة التعاونية من قبل مجلس ادارة المزرعة ويتم ذلك بتحديد الاسس والاهداف الرئيسية للتطور اللاحق في المزرعة . وينبثق هذا التحديد من سياسة واهداف الدولة في القطاع الزراعي بصورة عامة ولفترة زمنية معينة .

ب - معرفة دقيقة بالمسائل التالية :

- مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وطبيعة التربة ومستوى خصوبة التربة في مواقعها المختلفة وصلاحيتها لانواع المحاصيل الزراعية ومقدار الاراضي المخصصة للمراعى وتربية الحيوانات ... الخ ؟

- مقدار الحصص المائية المتوفرة للمزرعة التعاونية في المواسم الزراعية

المختلفة ؛ والطريقة المتبعة في الارواء ، الامطار ، السقي السيجي أو بالواسطة ؟

- المبازل المتوفرة في الاراضي الواقعة تحت تصرف التعاونية ؟
- عدد ونوعية المكائن والآلات الزراعية المتوفرة تحت تصرف المزرعة التعاونية أو عدد أكبر من التعاونيات الزراعية وحالتها الانتاجية وكفاءتها الاقتصادية ؟

- عدد ونوعية الحيوانات الموجودة في المزرعة التعاونية سواء اكانت لاغراض الانتاج الزراعي ام لاغراض الاستهلاك ؟
- الموجودات الثابتة الاخرى للمزرعة كالبنايات والمخازن والحظائر ... الخ ؟

- عدد اعضاء المزرعة التعاونية وعدد القادرين منهم على العمل والمستوى والتوزيع النوعي للعاملين وخاصة مستوى التعليم العام والتعليم المهني والكوادر العلمية ... الخ ؟

- امكانيات وواقع التعاون مع اجهزة الدولة والمزارع التعاونية المجاورة ؟

- الاحتمالات المضمونة للحصول على المساعدات المتنوعة من الدولة ومقدار الاستثمارات المتوفرة فعلا للمزرعة .

ان توفير مثل هذه المعلومات للمخطط الزراعي ، التي تسمح له الوصول الى تحديد دقيق لمستوى التطور في القوى المنتجة ، تساعده في وضع الخطة المزرعية بمؤشراتها الاقتصادية الاساسية وتفصيلها العامة كمقترح يطرح على المزرعة لمناقشته . وتتضمن الخطة المقترحة المعلومات الاساسية التالية :

① توزيع مساحات الاراضي الصالحة للزراعة على المحاصيل الزراعية التي تقرر انتاجها في المزرعة مع تقدير لحجم الانتاج الاجمالي من كل محصول في ضوء معرفة معدل غلة الدونم الواحد بناء على

تقديرات خصوبة التربة واستخدام البذور المحسنة او غير المحسنة
واستخدام الاسمدة الكيماوية مثلا ...

● تقدير قيمة الانتاج الاجمالي لكل محصول نباتي وقيمة الانتاج
الاجمالي للمحاصيل النباتية في المزرعة التعاونية وتقدير التكاليف
الكلية وبالتالي صافي الدخل المتوقع منها *

● تقدير تطور الثروة الحيوانية في المزرعة وقيمة الناتج الاجمالي منها
وصافي الدخل الحيواني *

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد صافي الدخل المنتج في جميع
النشاطات الانتاجية للمزرعة التعاونية *

● توزيع العاملين في المزرعة التعاونية وفق اختصاصاتهم وحاجات
الانتاج الزراعي وعدد ساعات العمل المتوقعة والضرورية لكل منهم *
ويتم توزيع العاملين على اساس فرق العمل او المجموعات الانتاجية *
ولا بد من اجراء تقدير لمعدل حصة الفرد الواحد من الدخل الزراعي
في السنة في ضوء معدل عام لقيمة وحدة العمل من جهة ومعدل
عدد ساعات العمل السنوية لكل فرد *

● ان تحقيق هذه المؤشرات الاقتصادية يتطلب بالضرورة توفير
مستلزمات معينة بالاضافة الى ما هو متوفر فعلا ، منها مثلا :

- توزيع الفائض الاقتصادي المتوفر في المزرعة لاغراض اعادة
الانتاج وتوسيعه ومقدار ما يوجه لاغراض النشاطات الاجتماعية
المتعددة *

- الاختصاصات والكوادر الضرورية التي لا بد من توفيرها وامكانية
التعاون مع مزارع تعاونية اخرى في هذا المجال ...

● ان خطة المزرعة الاقتصادية يجب أن ترتبط بخطة المزرعة الاجتماعية
التي تتضمن المسائل التالية :

- ضرورات تطوير مستوى التعليم العام والمهني في التعاونية والغاء
الامية بصورة كاملة وتحديد الخطوات العملية لذلك والتعاون

مع المنظمات والنقابات المهنية والطلبة والشبيبة ومعلمي المدارس
الابتدائية والثانوية لهذا الغرض *

- تطوير الخدمات الاجتماعية التي تقدم لاجضاء التعاونية وافراد
عوائلهم بما فيها توفير المياه النقية والكهرباء والنقل والوقاية
والرعاية الصحية ووضع برامج ترفيهية مناسبة يمكن تحقيقها
وتتطور تدريجيا تساهم في رفع الوعي الاقتصادي والاجتماعي
والسياسي للفلاحين *

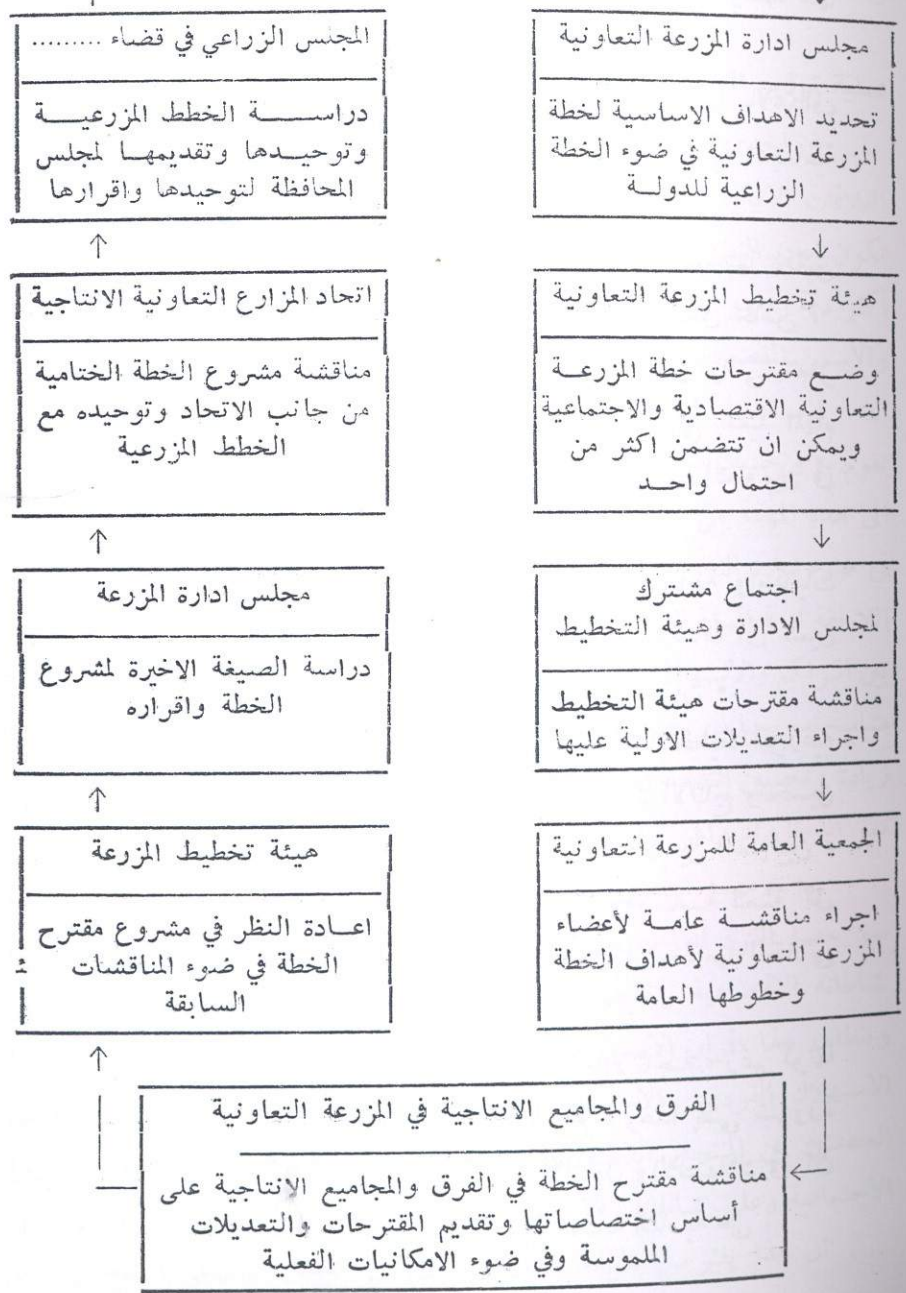
- تشكيل الفرق الفنية التي تنسجم وطبيعة المنطقة الزراعية وامكانيات
تطويرها منها مثلا فرق الرقص الشعبي والبناء والرسم والرياضة
بما يساعد على تنشيط الريف وربطه تدريجيا بحياة ونشاط
المدن وتحقيق تغير مبرمج في أجواء الريف وحياة الفلاحين
التعاونيين *

- خلق الروابط المناسبة بين المزارع التعاونية الانتاجية وبعض
المؤسسات العلمية الخاصة بالبحوث العلمية الزراعية - النباتية
والحيوانية والتربة ... الخ - ومع المدارس والمعاهد العلمية
الخاصة بالدراسات الزراعية *

ان تحقيق الترابط العضوي بين اهداف المزرعة الاقتصادية والاجتماعية
مسألة اساسية ينبغي الاهتمام بها بصورة استثنائية ، اذ ان النجاحات في
المجالات الاقتصادية لا بد لها ان تجد تعبيرها في تغير الحياة الاجتماعية
للفلاحين ، كما ان هذا التغير التدريجي في الحياة الاجتماعية لا بد له ان
يؤثر على عملية التنمية الزراعية وتطور الانتاج ورفع معدلات النمو في صافي
الدخل الزراعي *

ان الخطة المزرعية ستكون في بداية الامر ، وخاصة في اقتصاديات
الريف العراقي في المرحلة الراهنة كما هو الحال في البلدان النامية كافة ،
ذات مستوى واطىء وربما يتعذر بهذا القدر او ذاك تحقيق اهدافها ، سواء
كانت مبالغة في قدراتها وبالتالي تحديد اهداف الخطة فيها ام العكس ايضا ،

دراسة الخطة المشتركة للمزارع التعاونية بالارتباط مع أهداف القطاع الزراعي ومع بقية الفروع وانقطاعات وتوحيدها وتقديمها لمجلس التخطيط



المخطط رقم (١)

الا ان هذا الامر متوقع جدا ويجب ان لا يذهلنا قطعا اذ ان التخطيط الاقتصادي ومستواه ينبثق من مستوى تطور القوى المنتجة وحالة الاقتصاد الوطني وعلاقات الانتاج السائدة وطبيعة التحولات الجارية . فمستوى التخطيط المزرعي ودقته وقدرته على وضع خطة مزرعية قابلة للتحقيق العملي كلها تتناسب طرديا مع مستوى التطور في القوى المنتجة وطبيعة علاقات الانتاج السائدة وطبيعة القوانين الاقتصادية المهيمنة والمؤثرة على عملية التسمية الاقتصادية وطبيعة ومدى التوافق القائم بين البناء الفوقي والقاعدة الاقتصادية . واذا افترضنا ان الخطة المطروحة هي لمدة خمس سنوات فلا بد لها ان توزع بصورة متجانسة مع الاهداف ومستويات التطور ووفق أسس موضوعية على سنوات الخطة للحصول على خطط سنوية مترابطة ومتكاملة وخطط فصلية - موسمية - تفصيلية .

ج - وفي سبيل اعطاء عملية التخطيط الاقتصادي في المزرعة والخطة المزرعية المنبثقة عنها اكبر قدر من الموضوعية والعلمانية والقدرة على التطبيق في الحياة العملية والنجاح في انجاز اكثر واهم اهدافها وربما تخطي تلك الاهداف أيضا لابد من تطبيق مبدأ الديمقراطية المركزية والقيادة الجماعية التعاونية في المزرعة التعاونية الانتاجية ، اي لابد من توفير الاجواء الديمقراطية الثورية السليمة في المزرعة بحيث تحرك المبادرات والابداع والاستعداد للمناقشة الموضوعية وحب العمل والشعور بالمسؤولية الفردية في اطار المسؤولية الجماعية وتطوير هذه المؤشرات المهمة تدريجيا ، كما لابد من طرح الخطة ، سواء كان ذلك بالنسبة لجانبها الاقتصادي ام لجانبها الاجتماعي ، على المستويات الادارية والشعبية من اجل مناقشتها واقرارها ثم البدء بتنفيذها بعد حصولها على موافقات الهيئات المسؤولة . ان المستويات المقصودة في هذه الفقرة تشمل مجالس الادارة للمزارع التعاونية والمجالس العمومية وفرق العمل الجماعية فيها وتشمل ايضا المجالس الزراعية في المنطقة وفي القطاع الزراعي والمسؤولين في مجلس التخطيط الاقتصادي مثلا . ويمكن متابعة ذلك من المخطط المرفق رقم (١) .

ان مناقشة خطة المزرعة عبر هذه المستويات وخاصة في مستوى الجمعية العمومية التي تضم جميع العاملين في التعاونية من جهة وفي فرق ومجاميع الانتاج من جهة اخرى تساعد على تحقيق عدة اغراض في آن واحد منها مثلا :

- تثقيف جميع العاملين باهداف المزرعة التعاونية وارتباطها بالاهداف الاساسية للاقتصاد الوطني والمجتمع ورفع مستوى المسؤولية الجماعية والفردية في وقت واحد ،
- التعرف على الشروط الاساسية والادوات التي يمكن بموجبها تحقيق هذه الاهداف والتي تتضمن مصلحة الفلاح التعاوني بشكل خاص ،
- اغناء الخطة المزرعية بملاحظات واقتراحات العاملين والتي تتميز باللموسية والعملية أيضا كما يعزز جانب الالتزام الادبي بتنفيذ المهام الواردة في الخطة المقررة من جانب جميع الفلاحين التعاونيين في المزرعة .

- تشخيص النواقص البارزة في عملية تنفيذ الخطة السابقة وامكانيات ازالتها وتحديد النجاحات التي أحرزت لتطويرها بالاضافة الى تامين ومكافأة المتقدمين في النشاط الاقتصادي ومحاسبة المقصرين .

ان المسألة التي ينبغي رؤيتها بوضوح في مجمل عملية التخطيط المزرعية هي رفع انتاجية العمل (تحسين معدلات الانتاج) وزيادة الانتاج وتحسين نوعيته بهدف زيادة الدخل المنتج لتطوير حياة ومعيشة الفلاحين التعاونيين ، اذ ان التخطيط المزرعي يعتبر الاداة والوسيلة الفعالة والاساسية لتعبئة كل الموارد والطاقات المادية والبشرية في المزرعة في سبيل استخدامها العقلاني لتحقيق هذه المهام .

وعملية التخطيط في المزرعة لا تنحصر في العملية الانتاجية ، رغم كونها الاساس ، بل تشمل بقية مراحل عملية اعادة الانتاج ، وهذا يعني ضرورة شمول عملية التخطيط لمرحلة الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك في آن واحد . وفي هذا المجال نحاول التطرق الى تخطيط مسألة اساسية هي :

تخطيط عمليات توزيع الدخل القومي المنتج في المزرعة التعاونية والاسس التي ينبغي ان يستند عليها .

عملية توزيع الدخل الزراعي المنتج في المزارع التعاونية الانتاجية :

ان احدى المسائل الاساسية في بناء التعاونيات الزراعية الانتاجية بعد الغاء العلاقات الانتاجية شبه القطاعية في اقتصاديات الزراعة في العراق ينبغي ان تكون اعادة النظر في توزيع الدخل القومي المنتج في القطاع الزراعي وبعبير أكثر دقة ولموسية ، وضع أسس جديدة لتوزيعه في المزارع التعاونية الانتاجية . والاسس المقصودة هي :

أ - تطوير المزرعة التعاونية وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي الذي تقوم به وتحسين مستوى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني . ويتم الوصول الى هذه المهمة من خلال دراسة طبيعة تكوين الدخل القومي وكيف يمكن في ضوء اعادة النظر في توزيعه التأثير الفعال على تكوينه في المراحل الانتاجية اللاحقة او في السنة اللاحقة ، ونقصد من ذلك كيف يمكن توزيع الدخل المزرعي بين التراكم والاستهلاك بما يساعد على اشباع متزايد لحاجة الفلاحين وبصورة متنامية تدريجيا من جهة وزيادة حصة الاستثمارات الانتاجية الموجهة لأغراض زيادة وتحسين انتاجية العمل والانتاج بصورة متسارعة وعالية وزيادة معدلات نمو الدخل الزراعي من جهة اخرى .

ب - مهمة تحسين مستوى معيشة الفلاحين من خلال رفع معدلات نمو حصة الفرد الواحد منهم من الدخل المزرعي المنتج وتسهيل قيامه باداء نشاطاته الاقتصادية وتقليل المخاطر التي يتعرض اليها من جراء ذلك . ويتطلب هذا اقرار الاسس التي يتم بموجبها توزيع حصة الاستهلاك بين الاستهلاك الفردي والاجتماعي ثم تحديد الاسس التي يتم توزيع هاتين الحصتين بين المنتجين الفعليين والمجالات الاساسية المؤثرة على حياتهم الاجتماعية وعلى نشاطاتهم الانتاجية في آن واحد .

ان هذا يفترض بطبيعة الحال الاقرار بأن الدخل الزراعي المنتج في

المزارع التعاونية الانتاجية هو حصيله النشاط الاقتصادي الانتاجي للفلاحين التعاونيين العاملين في هذه المزارع ، هو حصيله بذل الشغيلة لقوة عملهم خلال عملية العمل ، عملية الانتاج ، عند التمازج بين قوة العمل ووسائل الانتاج لانتاج السلع المادية للمجتمع .

ان هذا الدخل المنتج هو جزء من ملكية جميع العاملين في التعاونية ومن حقهم الحصول عليه بصورة كاملة ، الا ان هذه الحقيقة ليست مطلقة وينبغي النظر اليها في اطار العلاقات الاقتصادية السائدة وفي اطار التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي لا بد له ان يتحقق من خلال الاستخدام السليم والتوزيع العقلاني للدخل المنتج . فالمزرعة التعاونية الانتاجية هي جزء من المؤسسات الاقتصادية للدولة وتقوم بنشاطات معينة وتحصل على مساعدات وخدمات كثيرة من جانب الدولة والمجتمع ولا بد لها ان تؤدي من جانبها المساهمات الضرورية لتطوير الاقتصاد والمجتمع . ومن احدى مساهماتها الفعلية المباشرة تطوير امكانياتها ونتاجها وتحسين مستوى معيشة العاملين فيها . ويتم هذا عبر اعادة استثمار جزء من الدخل المزرعي - الفائض الاقتصادي - في عمليات التنمية الانتاجية وجزءاً آخر في عمليات التطوير الاجتماعي .

ان الدخل المزرعي في فترة زمنية معينة هو جزء من قيمة الانتاج الاجمالي في المزرعة لتلك الفترة ويشكل القسم المقطع لتغطية الاندثارات الحاصلة في وسائل الانتاج اثناء عملية الانتاج الجزء الآخر من قيمة الانتاج الاجمالي . ويمكننا تتبع تكوين وتوزيع الدخل المزرعي على الوجه التالي :

يوزع الدخل القومي المزرعي بين قسمين اساسيين هما حصة التراكم ، والتي تتراوح بين ١٥-٤٠٪ من الدخل المزرعي ، توجهه لاغراض اعادة اعادة توظيف هذا الجزء من الفائض الاقتصادي في عملية التنمية الانتاجية في المزرعة لتطوير القطاعات الانتاجية كالثروة الحيوانية والثروة النباتية والغابات وبناء المخازن وشراء المكائن والآلات الزراعية ... الخ .

كما يوجه قسم آخر من حصة التراكم لاغراض الاحتياطي في عمليات التنمية الانتاجية في المزرعة . اما القسم الثاني من الدخل القومي المزرعي

هو الخاص بالاستهلاك والذي يتراوح بين ٦٠-٨٠٪ من مجموع الدخل المزرعي . وتوزع حصة الاستهلاك بين الاستهلاك الفردي ، ونعني به مداخيل الفلاحين التعاونيين الذين يعملون في المزرعة التعاونية ويحصلون على هذه المداخيل وفق اسس توزيع الاجور او الدخول من جهة ، والاستهلاك الاجتماعي من جهة اخرى . والاستهلاك الاجتماعي يمثل مصروفات المزرعة للاغراض العامة ودفع الضرائب ... الخ والتي يمكن تحديدها بالنقاط التالية :

- الضرائب التي تدفع للدولة عن الدخل الزراعي في المزرعة ونسبة معينة ومحدودة جدا ؟

- حصة توجه لاغراض صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي ؟

- حصة لاغراض الخدمات الاجتماعية العامة والنشاطات الثقافية والفنية في المزرعة ؟

- حصة من الاستهلاك الاجتماعي توجه لاغراض تقديم المكافآت لأنشطة الاعضاء في المزارع التعاونية او للذين يقدمون خدمات خاصة ومهمة او توزع على اسس معينة تضاف الى مداخيل المزارعين ، كما يمكن ان يقدم جزء منها كمنح ومساعدات للفلاحين التعاونيين في ظروف ووفق شروط معينة ؟

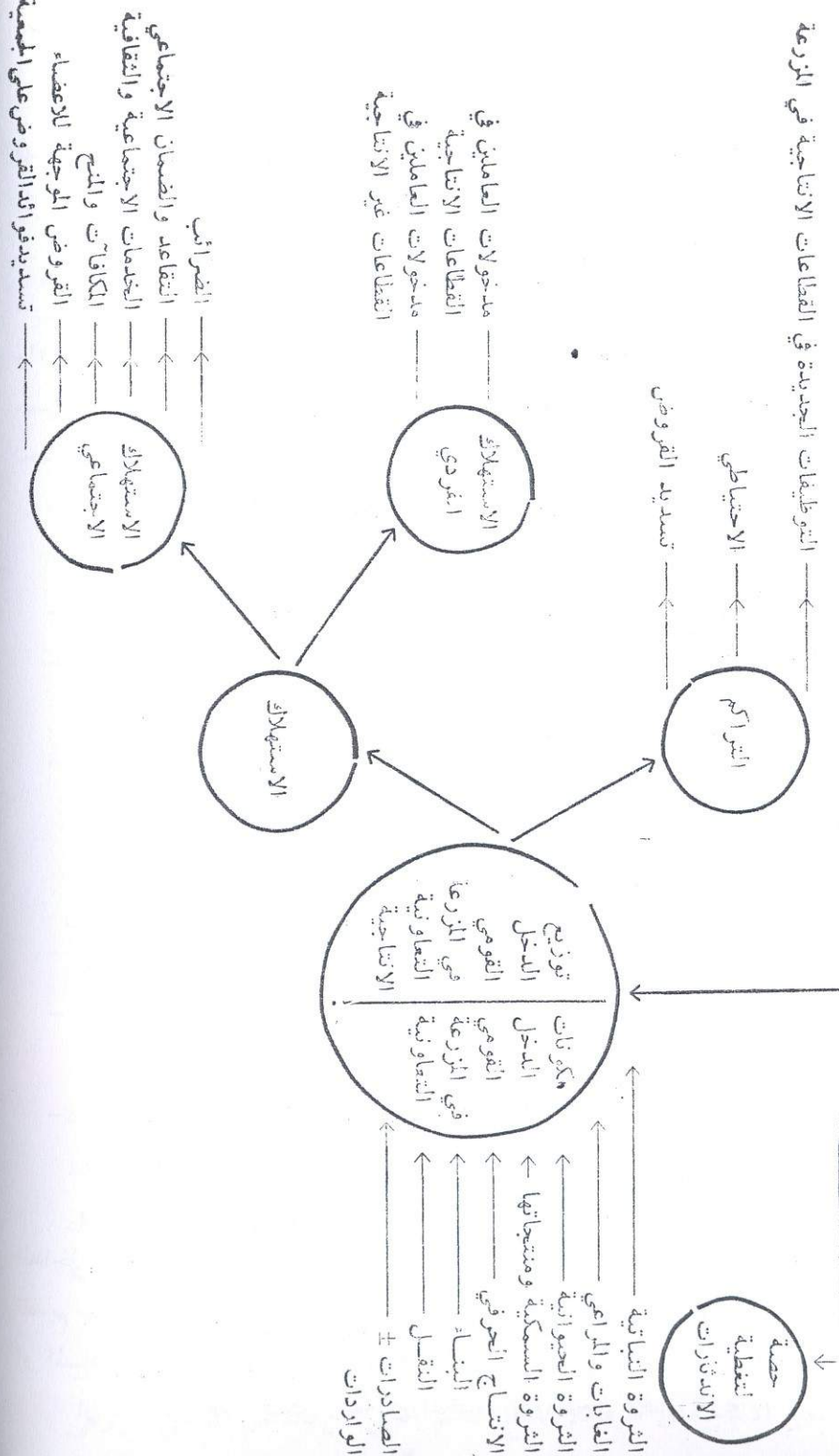
- حصة اخرى توجه لتقديم القروض (السلف) لاعضاء التعاونية في حالات معينة وعلى اسس تقرر في النظام الداخلي للمزرعة التعاونية ؟

- حصة اخرى توجه لاغراض تسديد الفوائد المترتبة على القروض التي تسلمتها المزرعة من الدولة او من بنوك الاختصاص .

ومن الممكن ان تكون هناك ابواب اخرى للصرف تثبت في النظام الداخلي للمزرعة منها مثلا مساعدة الاعضاء للدخول في دورات تعليمية أو تقديم مساعدات معينة لمزارع تعاونية اخرى هي بحاجة الى مثل هذه المساعدات او المساهمة في مشاريع الدولة الانتاجية ... الخ .

ان ما ذكر اعلاه يمكن تتبعه في المخطط التوضيحي رقم (٢) .

مخطط يوضح مجالات تكوين وتوزيع الدخل القومي المنتج في
الزرايع التعاونية الانتاجية في سنة معينة



قيمة الانتاج الاجمالي في مزرعة تعاونية
انتاجية في سنة معينة

ان المزارع الانتاجية في العراق ما تزال غير قادرة على تتبع نظام واضح
واتجاه اسس دقيقة في توزيع الدخل المزرعي ، الا ان وضع بعض القواعد
والضوابط الجديدة والسليمة مسألة بالغة الاهمية ، اذ ان التطور في المزرعة
التعاونية الانتاجية يعتمد في الواقع على كيفية تكوين وتوزيع الدخل المزرعي
وبالتالي كيفية استخدامه . ان سلامة التوزيع وعقلانيتها تساعد على خلق
التوافق المناسب بين مصالح اعضاء المزرعة ومصالح المزرعة الاجمالية وبين
مصلحة المزرعة ومصالح الاقتصاد الوطني .

ان توزيع الدخل المزرعي المذكور سابقاً والمثبت في المخطط رقم (٢)
يمكن وضعه في معادلات رياضية بسيطة في ادناه (٣) :

حم = دق + ث
دق = ت + ك
وبما ان :
وان :

- (٣) حم = حجم الانتاج الاجمالي
دق = الدخل القومي
ث = الاندثارات
ك = الاستهلاك
ت = التراكم
ط = التوظيفات الجديدة
ط = الاحتياطي للتوظيفات
د = تسديد القروض
كف = الاستهلاك الفردي
ج = الاستهلاك الاجتماعي
ض = الضرائب
ق = التقاعد والضمان الاجتماعي
خ = خدمات اجتماعية
م = المكافآت والمنح
س = تسديد فوائد القروض
و = القروض الموجهة للاعضاء
دف = مدخولات العاملين في القطاعات الانتاجية
در = مدخولات العاملين في القطاعات غير الانتاجية

ان الرموز اعلاه تشير الى ان كفى هي المداخل التي يحصل عليها
الفلاحون في ضوء نشاطهم الاقتصادى وهذا يعنى ان معدل حصة الفرد
الواحد منهم تكون (٤) :

$$\bar{X} = \frac{\text{كف}}{\text{ع}} \text{ او } \frac{\text{دف} + \text{در}}{\text{ع}}$$

وهذا يعنى ان معدل حصة الفرد الواحد من العاملين في المزرعة
التعاونية مرتبطة بمقدار حصة الاستهلاك الفردى من مجموع حصة الاستهلاك
في اطار الدخل القومى المزرعى وان النمو الذى سيحصل في حصة الاستهلاك
الفردى ستؤثر على معدل حصة الفرد الواحد * الا ان هذه المسألة مرتبطة
تماما بنقطة اخرى مهمة هي ان المنتجين الفعليين هم الذين يخلقون الدخل
القومى المزرعى نتيجة نشاطهم الاقتصادى وبذلهم لقوة عملهم اثناء عملية
العمل لانتاج السلع المادية ، اى ان قدرة هؤلاء العاملين على تطوير انتاجية
العمل ورفع معدلات نموها وتقليص التكاليف الثابتة والمتحركة ، اى تقليص
مقدار العمل الحى والميت المتجسد في السلعة الواحدة ، وبتعبير ادق تقليص
مقدار القيمة المتجسدة في السلعة الواحدة بسبب تقليص مقدار وقت العمل
الضرورى اجتماعيا المبذول في انتاج السلعة الواحدة يؤدى بالضرورة الى
زيادة مقدار (الوحدات او الكميات) السلع المنتجة ويؤدى هذا الى زيادة
الدخل القومى المنتج في المزرعة التعاونية ، ان هذا يعنى ان :

$$\Delta \text{ تع تؤدي الى } \Delta \text{ دق وهي بدورها تقود الى } \Delta \text{ كفى}$$

وينبغى لنا أن نحقق نوعاً من التوازن السليم بين مستوى النمو في

(٤) شرح الرموز : ع = عدد العاملين في المزرعة .

$$\bar{X} = \text{معدل حصة الفرد الواحد من مجموع الاستهلاك الفردي}$$

$$\text{ت} = \text{ظ} + \text{ط} + \text{د} \quad \text{وان} :$$

$$\text{ك} = \text{كف} + \text{كج} \quad \text{وان} :$$

$$\text{كفى} = \text{دف} + \text{در} \quad \text{وان} :$$

$$\text{كج} = \text{ض} + \text{ق} + \text{خ} + \text{م} + \text{س} + \text{و} \quad \text{فان} :$$

$$\text{دق} = \text{ظ} + \text{ط} + \text{د} + \text{دف} + \text{در} + \text{ض} + \text{ق}$$

$$+ \text{خ} + \text{م} + \text{س} + \text{و} \quad \text{وان} :$$

$$\text{حم} = \text{ظ} + \text{ط} + \text{د} + \text{دف} + \text{در} + \text{ض} + \text{ق}$$

$$+ \text{خ} + \text{م} + \text{س} + \text{و} + \text{ث}$$

ولا شك فان النمو الذى يحصل في حم ينبغى ان يجد تعبيره في كل
من دق و ث ، الا ان نسب النمو في كلا المؤشرين يكونان متباينين مع طبيعة
العقلانية المستخدمة في الانتاج وفي استعمال المواد الاولية وادوات الانتاج
ووقت العمل * واذا كان الاستثمار لوقت العمل الحى والميت عقلانيا وسليما
فان نسبة النمو في دق ستكون اكبر من نسبة النمو في ث وعلى اى حال
فان نسبة النمو في حم تساوى مجموع نسب النمو في كل من دق و ث اى
ان $\Delta \text{ حم} = \Delta \text{ دق} + \Delta \text{ ث}$ وكذا الحال بالنسبة لمكونات دق
وتوزيعاته اذ ان نسبة النمو في دق (الزيادة الحاصلة في مقدار الدخل
القومى) ستوزع على الاستهلاك الفردى بمكوناته المختلفة وعلى الاستهلاك
الاجتماعى وان نسب التوزيع تتباين بين فترة واخرى على اجزاء الدخل
القومى ، الا ان ما ينبغى تأكيده ان حصة التراكم لا بد لها ان تتزايد بنسب
معينة اكبر من نسب الزيادة في حصة الاستهلاك لتساعد على تطوير دق
بمعدلات نمو عالية وسريعة وهي مسألة غير منفصلة عن مستوى الاستخدام
لحصة التراكم .

انتاجية العمل في المزرعة ومستوى الدخول للعاملين في التعاونيات اذا استهدفنا فعليا تطوير المزرعة التعاونية وتحقيق مصالح المزرعة والعاملين والاقتصاد الوطني ، وهذا بدوره يدفعنا للتفكير بان معدل انتاجية الفرد الواحد من العاملين يجب ان يتناسب بصورة طردية مع معدل حصة الفرد الواحد من الدخل المزرعي وان الزيادة الحاصلة في المؤشر الاول يجب ان نجد تعبيرها في المؤشر الثاني وان الزيادة الحاصلة في المؤشر الثاني لا بد لها ان تؤثر ايجابيا على تطوير المؤشر الاول . ان قياس انتاجية العمل يتم على الوجه التالي :

$$\bar{X} \text{ تع} = \frac{\sum \text{حم}}{\sum \text{ع}} \quad (5)$$

$$\sum \text{حم} = \bar{X} \text{ تع} \cdot \sum \text{ع}$$

ان هذا يعني ان معدل النمو في تع يرتبط بعاملين رئيسيين هما معدل النمو في حم وبمعدل الزيادة او الانخفاض في ع ، فكلما كان النمو في حم أكبر كان معدل التوفير في وسائل الانتاج المستخدمة لانتاج نفس الكميات من السلع المادية او زيادتها وكان معدل الانتاجية أكبر . وفي ضوء هذا الواقع لا بد من ايجاد التوازن والتناسب السليم بين معدل الانتاجية للفرد الواحد ومعدل الدخل الذي يحصل عليه كما يجب ان يتناسب مع الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها .

ولا بد ان نشير بأن قياس انتاجية الفرد الواحد على اساس صافي الدخل الزراعي مسألة مهمة جدا لكي يمكن تقدير مستوى الفرق بين معدل انتاجية الفرد الواحد على اساس قيمة الانتاج الاجمالي ومعدل انتاجيته لصادي الدخل لتقدير مستوى التقلص في تكاليف الانتاج . ان قياس تكاليف

(5) شرح الرموز : $\bar{X} \text{ تع} =$ معدل النمو
 $\text{فق} =$ الفائض الاقتصادي

الانتاج في القطاع الزراعي مسألة لا بد ان تحتل اهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للمزارع التعاونية والجماعية . ولا ضير في ان نشير في هذا المجال الى ان الفائض الاقتصادي (الربح) الذي يمكن تحقيقه في الانتاج الزراعي لسنة معينة يكون على الوجه الآتي :

$$\text{حم} = \text{دق} + \text{ث} \quad \text{وبما ان :}$$

$$\text{دق} = \text{كفي} + \text{فق} \quad \text{فان :}$$

$$\text{حم} = \text{كفي} + \text{فق} + \text{ث} \quad \text{وان :}$$

$$\text{فق} = \text{حم} - (\text{كفي} + \text{ث}) \quad \text{اي ان :}$$

$$\text{فق} = (\text{ق} - \text{كفي})$$

لذلك فان تحقيق تناسب سليم بين الزيادة في سبة الفائض الاقتصادي وتخفيض تكاليف الانتاج وخاصة في الاندثارات ومقدار قوة العمل المبذول لانتاج تلك السلع أمر بالغ الاهمية اذ ان :
 الفائض الاقتصادي = قيمة الانتاج الاجمالي - تكاليف الانتاج ، أي ان :
 الفائض الاقتصادي = قيمة الانتاج الاجمالي - (التكاليف الثابتة + الاجور والمدخيل المدفوعة) .

ان تحقيق هذه المجموعة من التناسبات والموازنات بالاضافة الى عملية ادخال تغيير حقيقي في مستوى تطور القوى المنتجة بحيث تساهم معا في رفع انتاجية العمل وزيادة معدلات النمو في الانتاج في المزرعة التعاونية .

ان اتجاه التطور هذا يجب ان يقود الى تطوير التوافق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . ولا يمكن تحقيق هذه الاشكال من التناسبات الاساسية ما لم يساهم الفلاحون انفسهم بوضعها والاشراف على تنفيذها . ان الرقابة الشعبية يجب ان ترتبط بصورة عضوية بالرقابة الادارية لاجهزة الادارة في المزرعة التعاونية وبالرقابة المالية ذات الطبيعة الاقتصادية . ان

اهمية المحاسبات الاقتصادية والرقابة المالية الاقتصادية كبيرة جدا في عملية تكوين وتوزيع الدخل المزرعي واعادة توزيعه . والاهمية تأتي من ان هذا النوع من الرقابة يؤكد على الكفاءة الاقتصادية لايرادات ومصروفات الزراعة التعاونية وقدرتها الفعلية على تحقيق اهداف المزرعة الاقتصادية والاجتماعية وامكانية تخطي هذه الاهداف . اي ان المسألة لا تخص التدقيق في الارقام الواردة في الميزانية الختامية بصورة مجردة عن آثار هذه الارقام في عملية التنمية الاقتصادية في المزرعة ، بل هي بالاساس موجهة لهذا الغرض . ان توزيع الدخل المنتج في المزرعة التعاونية والذي ورد في المخطط رقم (٢) يجب ان ينظر اليه بصورة مترابطة ومتفاعلة وعلى اساس التأثيرات المتبادلة لأجزائه وبصورة اجمالية بحيث تؤدي كلها ، سواء كان ذلك بالنسبة لحصة التراكم ام الاستهلاك ، الى تحقيق الاهداف المقررة في خطة المزرعة التعاونية .

المجوش الأدارية